مجلة المعيار ISSN :2588-2384
مجلد: 23 عدد: 45 السنة: 2018

نظرية النحو القرآني

دراسة تطبيقية على نائب الفاعل في القراءات المتواترة.

نبيل مسالتي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة
messalti_nabil@yahoo.com

تاريخ الوصول: **2018/07/26** القبول:..... / النشر على الخط:.....
Received :.....l Accepted :.....l Published online :.....

ملخص البحث باللغة العربية:

هذا البحثُ دراسةٌ عمليةٌ تطبيقيةٌ لنَّظريةِ النَّحو القرآنيِّ، وبيانُ الصلةِ بينها وبينَ القراءاتِ المتواترةِ، وذاك أنَّ النَّحو القرآنيَّ يختلفُ مع النَّحو المألوفِ، كونَه يعتمدُ على النَّصِ القرآنيِّ وحدَهُ في الدَّرسِ النَّحويِّ استشهادًا واستدلالاً، ومن ثمَّ تقعيدًا وتأصيلاً، ولا شكَّ أنَّ الميدانَ الخصبَ لتطبيقِ نظريةِ النَّحو القرآنيِّ هو القراءاتُ المتواترةُ فهي البستانُ المثمرُ لأمثلةِ هذه النَّظريةِ، وتظهرُ وتُزهرُ ثمارُ هذا البستانِ تحتَ ظلِ إعرابِ أوجهِ القراءاتِ المختلفةِ، وتوجيهِ مَا أُشكلَ منها لفظًا ومعنىً.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية:

Abstract

The theory of Quranic grammar An applied study on (نائب الفاعل) in the frequent readings

This research is an applied scientific study of the theory of Quranic grammar and its relation to the frequent readings. The Quranic grammar is different from the conventional one, because it is based on the Quranic text alone in interference. The fertile field for the application of the Quranic theory of grammar is the frequent readings. The fruits of this orchard appear under the expression of the various readings, and the guidance of what is taken from the word and meaning.

الكلمات المفتاحية: نظرية النحو القرآني، النحو العربي، القراءات القرآنية، النائب عن الفاعل.

نظرية النَّحو القرآنيِّ: مصطلح حديث نادى به بعض المعاصرين، محاولين الاقتصار على الشواهد القرآنية في إثبات قواعد اللغة العربية، بدلا من الاعتماد على النصوص الأخرى من شعر وأمثال وخطب.[1]

النحو العربي: المقصود به النحو المألوف، وهو " عبارة عن القوانين والكليات المطردة التي يستنبطها العلماء من مجاري أساليب العرب ويقيسون عليها سائر كلامهم".[2]

القراءات القرآنية: هي "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله".[3]

النائب عن الفاعل: هو المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، قال ابن مالك في الخلاصة المشهورة بالألفية:[4]

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِـــلٍ... فِيمَا لَهُ، كَنِيلَ خَيْرُ نَائِـــلِ.

تمهيد نظري:

واكبت جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة أعرق الجامعات العربية[5] في تدريسها لمادة نظرية النحو القرآني لطلبة الدراسات العليا، مسايرة منها للدراسات النحوية الحديثة في هذا المضمار، والذي لا يُنكر أنَّ الأستاذ الباحث يلحظ تلك الدلالات الدينية الرائعة لنظرية النحو القرآني التي يجدها في نفوس الطلاب، غير أنَّه ملزم علميا بوضع هذه النظرية في إطارها الصحيح، بعيدا عن الثناء الأدبي، والرفض المبدئي.

وأحسن الطرق في إثبات مثل هذه النظريات، أوردِّها، هو الاعتماد على الجانب التطبيقي العملي لها، حيث قمت باستقراء جميع القراءاتِ المتواترة المتباينةِ في بابِ النَّائبِ عن الفاعلِ، وجعلتُها تحتَ

---

[1] نظرية النحو القرآني (نشأتها تطورها ومقوماتها الأساسية)، أحمد مكي الأنصاري، ط1، 1405هـ/1985م، مطبعة دار القبلة الإسلامية. ص14.

[2] مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن أبو زيد ولي الدين ابن خلدون، ت: خليل شحادة، دط،1428هـ/2007م، دار الفكر، بيروت، لبنان. ص599.

[3] منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، ت: زكريا عميرات، ط1، 1420هـ/1999م، دار الكتب العلمية، لبنان. ص9.

[4] الألفية في النحو، ابن مالك، مطبوعة بأعلى شرح ابن عقيل على الألفية، 1424هـ/2003م، دط، دت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. [باب النائب عن الفاعل، رقم البيت:242].

[5] كالجامعات العراقية، انظر: (النحو القرآني في ضوء منهج جديد، د: وفاء فياض عباس، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، العدد 222، 1438هـ/2017م، ج1ص91).

فهرسٍ ببليوغرافيّ آخرَ المقالِ، لأستعرضَ منها أمثلةً ونماذجَ خدمتْ نظريةَ النَّحو القرآنيِّ، محافظا على الطَّابعِ العامِ للنَّحوِ المألوف، وإنَّما اخترتُ درسَ النائبِ عن الفاعلِ قصدًا لأنَّه من أوسعِ الأبوابِ النَّحويةِ التي اختلفَ فيها النُّحاةُ، كما أنَّ التغيُّرات التي تحدُثُ بين أسلوبِ بناءِ الفعلِ للفاعلِ، وبنائهِ للمفعولِ تشملُ العاملَ والمعمولَ صرفًا ونحوًا ودلالةً، وقد وزعت عناصر البحث على النقاط الآتية:

- **ملخص البحث باللغتين العربية والإنجليزية**.
- **الكلمات المفتاحية**: وهي في نفس الأمر شرح لمصطلحات البحث.
- **تمهيد نظري**: وفيه إشارة إلى سبب كتابة هذا المقال.
- **أولا**: القراءات الواردة في بناء الفعل الأجوف لما لم يسمَّ فاعله في ضوء نظرية النحو القرآني.
- **ثانيا**: صور نائب الفاعل من واقع اختلاف القراءات في ضوء نظرية النحو القرآني، وانحصرت في:
  1. وقوع نائب الفاعل اسما ظاهرا.
  2. وقوع نائب الفاعل ضميرا مستترا.
  3. وقوع نائب الفاعل ظرفا متصرفا.
  4. وقوع نائب الفاعل ضميرا متصلا.
  5. وقوع نائب الفاعل مصدرا.
  6. وقوع نائب الفاعل جارا ومجرورا.
- **الخاتمة**: وفيها عرض لأهم النتائج.
- **ملحق**: فهرس ببليوغرافي للأفعال التي اختلف فيها القراء العشرة بين بنائها للفاعل وبنائها للمفعول.
- **كشاف المصادر والمراجع**.

- **أولا: القراءات الواردة في بناء الفعل الأجوف لما لم يسمَّ فاعله في ضوء نظرية النحو القرآني:**

قوله تعالى: ﴿ الأنعام ﴾ البقرة: ١٣/١١ هود: ٤٤، ﴿ هود ﴾ هود: ٧٧ ، العنكبوت: ٣٣، ﴿ الملك ﴾ هود: ٤٤، ﴿ النمل ﴾ سبأ: ٥٤، ﴿ ﴾ الزمر:٧٣/٧١ ، ﴿ بئس ﴾ الملك:٢٧، ﴿ النجم ﴾ الزمر:٦٩ والفجر:٢٣

قرأ الكسائي وهشام ورويس بإشمام* الضم كسر أوائلهنَّ، ووافقهم ابن ذكوان في (حيل وسيق وسيء وسيئت) فقط، ووافقهم نافع وأبو جعفر المدني في (سيء وسيئت) فقط، وقرأ باقي القراء بإخلاص الكسر في الجميع.[6]

فهذه الأحرف قُرِئَتْ بإشمام الضم كسر أوائلهنَّ، وقُرِئَتْ بإخلاص الكسر، فهي تُبيِّن مذهبين في بناء الفعل المعتل العين لما لم يسمَّ فاعله، وورد عن العرب وجه ثالث لم تُسعفنا به القراءات المتواترة.

فكلُّ فعل ماض أجوف مبن للمفعول فإنَّ للعرب في النطق به ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: إخلاص الكسر على فاء الكلمة، وبه جاءت قراءة الجمهور وهو أفصحها.

الوجه الثاني: الإشمام وهو الإشارة إلى ضمة الفاء تنبيها على الأصل وهي تلي الأولى فصاحة.

الوجه الثالث: قلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، ولم ترد فيما تواتر، ويُعبر عنها بإخلاص الضم. وعليه جاء قول الشاعر:[7]

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيئًا لَيْتُ...لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيــتْ.

وقال الآخر:[8]

---

* وكيفية النطق بالإشمام أن تلفظ بحركة تامة على الفاء مركبة من حركتين، جزء الضمة وهو الأقل ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر، فتتمحض الياء لذلك، والفرق بينه وبين المذكور في باب الوقف أنَّ هذا يقع في الأول ويعم الوصل والوقف ويسمع، وحروفه متحركة، وذلك ضده في الجميع.

[6] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ت: على محمد الضباع، دط، دت، دار الفكر، بيروت، لبنان. ج2ص208.

[7] البيت من الرجز، وقائله رؤبة بن العجاج. انظر: (مجموع أشعار العرب، ديوان رؤبة، اعتنى به وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت. ص171).

[8] البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في أمهات الكتب التي ذكرته، ولعلَّ أوَّل من أنشده ثعلب انظر: (لسان العرب، ابن منظور، ط3، 1414هـ، دار صادر، بيروت. ج7ص282).

حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إذْ تُحَاكُ...تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ.

وخلاصة ما يُستفاد من هذه القراءات المتواترة أنَّ الإشمام من أشكال بناء الفعل لما لم يسمَّ فاعله، وهو في المرتبة الثانية من حيث الفصاحة وكثرة الاستعمال في هذه الباب النحوي، وإنَّما قُلت هذا لأنَّ ابن عقيل (ت769هـ) لم يُشر إلى تقديم الإشمام، ثمَّ إنَّ الوجه الثالث يُشترط في بعض صوره عدم اللبس فأُخِّر من هذه الناحية.

قال ابن مالك (ت672هـ) في الألفية:[9]

وَاكْسِرْ أَوْ اشْمِمْ فَا ثُلاثِيٍّ أُعِلَّ...عَيْناً، وَضَمٌّ جَا كَ: بُوعَ، فَاحْتَمِلْ.

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ ...وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبَّ.

ومن خلال هذه المعارضة في الاستدلال تبين أنَّ النحو العربي أوسع من النحو القرآني كونَه أثبت لنا لغة لم ترد في القرآن الكريم بقراءاته المتواترة.

---

[9] الألفية في النحو لابن مالك: [باب النائب عن الفاعل، رقم البيت: 247، 248].

- **ثانيا: الصور التي يرد عليها نائب الفاعل من واقع اختلاف القراءات في ضوء نظرية النحو القرآني:**

1. يقع نائب الفاعل اسما ظاهرا، وشاهد ذلك من واقع اختلاف قراءات الآيات الآتية:

قوله تعالى: ﴿الْأَحْزَابُ سَبَإٍ قُطِّعَ بَيْنَ الصَّافَّاتِ صٓ الزُّمَرِ﴾ آل عمران: ١٤٦

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو البصري ويعقوب الحضرمي بضم القاف وكسر التاء من غير ألف.

وقرأ باقي القراء بفتح القاف والتاء بينهما ألف.[10]

(كأين) هنا بمعنى (كم) الخبرية، فهي مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ، و(من نَبِيٍّ) من: حرف جر زائد، (نبي): اسم مجرور لفظا منصوب محلا، على أنَّه تمييز (كأين).

فالفعل (قَاتَل) قُرِئَ بالبناء للفاعل، و(ربيون) فاعل، والجملة الفعلية (قاتل معه) حينها صفة للنبيِّ لا غير، ويجوز أن يكون فاعل (قاتل) ضميرا مستترا تقديره: هو يعود على (نبي)ّ، وحينئذ يكون (ربّيّون) مبتدأ مؤخّرا خبره الظرف (معه)، والجملة (معه ربيون) في محلّ نصب حال من الضمير الفاعل في (قاتل)، لأنَّ الضمائر من المعارف.

وتصبح جملة (قاتل معه ربّيّون) في محلّ رفع خبر المبتدأ (كأيّن)، ويجوز أن تكون الجملة نعتا لـ(نبيّ) في محلّ جرّ تبعا للفظ، أو في محل نصب تبعا للمحل، وخبر (كأيّ) جملة (معه ربّيّون) ... أو الخبر محذوف تقديره: مضى، وجملة (معه ربّيّون) تصبح نعتا ثانيا لـ(نبيّ).

وقُرِئَ (قُتِل) بلا ألف مبنيا للمفعول، و(ربيون) نائب الفاعل، والجملة الفعلية (قُتِلَ معه) صفة كذلك، ويجوز أن نخرجها على الأوجه الإعرابية التي ذكرناها في أسلوب بناء الفعل للفاعل، ومحمل ذلك أنَّ أسلوب البناء للمفعول يتضمن معنى التجهيل، فهو يشبه النكرة. [11]

وبناء على هذا التباين بين القراءتين نقرر قاعدة في نظرية النحو القرآني توافق قاعدة في النحو المألوف، وهي أنَّ الجمل بعد المعارف المحضة أحوال، وبعد النكرات المحضة صفات. [12]

---

[10] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص242.

[11] الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط1، 1404هـ/1984م، دار المأمون للتراث، دمشق. ج3ص83، 84.

[12] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ت: د: مازن المبارك ومحمد علي، ط6، 1985م، دار الفكر، دمشق، ص560.

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿الذَّارِيَاتِ الْمُزْنِ الْمُخْتَبِرِ﴾ يوسف: ١١٠

قرأ ابن عامر ويعقوب وعاصم بنون واحدة مع تشديد الجيم وفتح الياء.

وقرأ باقي القراء بنونين الثانية ساكنة مخفاة عند الجيم، مع تخفيف الجيم وإسكان الياء.[13]

فرسمت بنون واحدة مع تشديد الجيم وفتح الياء على البناء للمفعول، ونائب الفاعل لفظ (من).

ورسمت بنونين، الثانية ساكنة مخفاة عند الجيم، مع تخفيف الجيم وإسكان الياء على البناء للفاعل.[14]

فإذا رجعنا إلى النحو المألوف نجد النحاة اشترطوا في نائب الفاعل إذا لم يكن مفعولا به التصرف والاختصاص، وهو ما عبَّر عنه ابن مالك (**ت672هـ**) بالقابلية والنِّيابة الحريِّة في قوله: [15]

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ...أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَـــابَةٍ حَرِي.

ولنترك المجال لابن هشام (**ت761هـ**) يشرح لنا هذا الشرط: " ولا يجوز نيابة الظّرف والمصدر إلَّا بثلاثة: **أحدها**: أن يكون مُختصًّا فلا يجوز (ضُرِبَ ضربٌ)، وَلَا (صِيمَ زمنٌ)، وَلَا (اعْتُكِفَ مَكَانٌ)، لعدم اختصاصها، فإن قلت: (ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ)، و(صِيمَ زمنٌ طَوِيلٌ)، و(اعْتُكِفَ مَكَانٌ حَسَنٌ)، جاز لحصول الاختصاص بالوصف.

الثَّانِي: أَن يكون متصرفا لا ملازما للنصب على الظَّرفيَّة أَو المصدريَّة، فلا يجوز: (سُبْحَانَ الله) بالضَّم على أَن يكون نَائِبا مناب فَاعل فعله المُقدر؛ على أَنَّ تَقدِيره: (يُسبح سُبْحَانَ الله)، و(لَا يجاء إِذا جَاءَ زيد) على أَنَّ (إِذا) نائبة عَن الفاعل لأَنَّهما لَا يتصرفان...".[16]

وبناء على ما تقرر في النحو المألوف من أنَّه إذا خلا الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله باسْمٍ تسلط عليه بالرفع لا غير، يتقرر أنَّه لا يُشترط في النائب عن الفاعل التصرف، فـ (من) هنا مبنية لأنَّها اسم موصول تسلط عليها الفعل.

---

[13] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص296.

[14] الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، ت: د: محي الدين رمضان، ط5، 1418هـ/1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت. ج2ص17.

[15] الألفية في النحو لابن مالك: [باب النائب عن الفاعل، رقم البيت: 250].

[16] شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ت: محمد محي الدين، ط10، 1383هـ. ص189.

ويُمكن أن نبرهن على ذلك **بقوله تعالى:** ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ **قال تعالى:** ﴾ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ **صدق الله العظيم** بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ **قَالَ** ﴾ الزمر: ٦٨، ف (أخرى) يحتمل أن تكون في موضع نصب، والنائب هو الجار والمجرور مشاكلة مع سابقتها، ويحتمل أن تكون هي النائب عن الفاعل كما جاءت في قوله تعالى: ﴿ الرَّحِيمِ صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمِ أَعُوذُ بِاللَّهِ ﴾ الحاقة: ١٣، ولا يخف أنَّها تُشبه ما لا ينصرف من ناحية أنَّها ممنوعة من الصرف، كما أنَّ آخرها عاجز على تحمل الحركات كونها مقصورة.[17]

وانطلاقا من نظرية النحو القرآني التي تعتمد على القراءات المتواترة في أمثلتها وشواهدها، يتقرر أنَّه لا يُشترط في النائب عن الفاعل إذا لم يكن مفعولا به التصرف والاختصاص، وهي تخالف بذلك النحو المألوف.

2. يقع نائب الفاعل ضميرا مستترا، وشاهد ذلك من واقع اختلاف قراءات الآيات الآتية:

قوله تعالى: ﴿ اتَّخَذَ الْإِسْرَاءِ الْكَهْفِ مَرْيَمَ طَٰهَٰ الْأَنْبِيَاءِ الْحَجِّ الْمُؤْمِنُونَ النُّورِ الْفُرْقَانِ ﴾ الفرقان: ١٨

قرأ أبو جعفر المدني (أن نتخذ) بالبناء للمجهول ونائب الفاعل الضمير المستتر تقديره (نحن)، يعود على الواو في قوله تعالى: ﴿ إِبْرَاهِيمَ الْحِجْرِ ﴾ الفرقان: ١٨، و(من دونك) متعلق بـ(نتخذ)، و(من) زائدة لتأكيد النفي و(أولياء) حال، وقرأ باقي القراء بفتح النون وكسر الخاء على البناء للفاعل، والفاعل ضمير تقديره (نحن) يعود على الواو في قوله تعالى: ﴿ إِبْرَاهِيمَ الْحِجْرِ ﴾ الفرقان: ١٨، أيضا و(من دونك) متعلق بـ(نتخذ)، و(من) زائدة و(أولياء) مفعول به.[18]

والآية وكذا القراءة استشهد بها ابن مالك (ت**672**هـ) حيث يقول في حديث عن زيادة (من) في الإيجاب: "وأشرت بقولي وربَّما دخلت على حال إلى قراءة زيد بن ثابت، وأبي الدرداء وأبي جعفر... في

---

[17] تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ت: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض، ط1، 1413هـ/1993م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ج7ص423.

[18] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص333.

قوله تعالى: ﴿النَّحْلِ الْإِسْرَاءِ الْكَهْفِ مَرْيَمَ طٰهٰ الْأَنْبِيَاءِ الْحَجِّ الْمُؤْمِنُونَ النُّورِ الْفُرْقَانِ﴾ الفرقان: ١٨، بالبناء للمجهول".[19]

ففي قراءة الإمام أبي جعفر المدني إشكال نحويٌّ، وسبب الإشكال ووجهه: أنَّ لفظ (أولياء) مفعول على قراءة الجمهور ولا يصلح أن يكون مفعولا ثانيًا على قراءة الإمام أبي جعفر إلا إذا كانت (من) غير موجودة لأنَّ كلمة (من) لا تزاد في المفعول الثاني؛ وهذا بناء على ما تقرر عند النحاة في النحو المألوف.

قال الزجاج (ت**311**هـ): "وهذه القراءة عند أكثر النحويين خطأ، وإنَّما كانت خطأ لأنَّ (من) إنَّما يدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مفعولا أولا، ولا تدخل على مفعول الحال، تقول: ما اتخذت من أحد وليّا، ولا يجوز: ما اتخذت أحدا من ولي لأنَّ (من) إنَّما دخلت لأنَّها تنفي واحدا في معنى الجميع، تقول: ما من أحد قائما، وما من رجل محبا لما يضره، ولا يجوز: ما رجل من محب ما يضره، ولا وجه لهذه القراءة".[20]

وبناء على النحو العربي ضعفها ابن عطية (ت**542**هـ) قائلا: "ويضعف هذه القراءة دخول (من) ".[21]

ولقوة الإشكال في قراءة الإمام أبي جعفر المدني عمد إلى تخريجها ابن الجزري (ت**833**هـ) في كتابه (النشر في القراءات العشر) وردَّ على من ضعفها، وليس من منهجه أن يوجه القراءات في هذا الكتاب إلا إذا احتاج المقام مثل هذا.

وإذا أردنا أن نُجمل كلام العلماء في توجيه قراءة البناء للمفعول انحصر لنا الكلام فيما يأتي:

التوجيه الأوَّل: ما ذكره ابن جني (ت**392**هـ)[22]، واختاره ابن الجزري (ت**833**هـ)[23]، وهو: أن يكون (من أولياء) حالا و(من) زائدة لمكان النفي المتقدم في صدر الآية كما يقول القائل: ما اتخذت زيدا من وكيل، والمعنى ما كان لنا أن نعبد من دونك ولا نستحق الولاء ولا العبادة.

---

[19] شرح التسهيل، ابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط1، 1414هـ/1990م، هجر للطباعة، مصر. ج3ص139، 140.

[20] معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، ت: د: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، 1408هـ/1988م، عالم الكتب، بيروت. ج4ص60، 61.

[21] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد بن عطية الأندلسي، ت: الرحالة الفاروق وآخرون، ط2، 1428هـ/2007م، دار الخير، بيروت، لبنان. ج6ص426.

وقد رفض السمين الحلبي (ت**576**هـ) أن تكون زائدة معللا بأنَّ ذلك لم يُسمع في لغة العرب.[24]

وعُلِّقَ على رفضه هذا: " ولم أجد من اعترض على هذا الإعراب غيره، وعدم علمه بذلك ليس علما بعدم الوجود، فقد يحتمل أن يكون مثل ذلك موجودا وغير ممنوع، والله أعلم".[25]

وأجود من هذا الرد القول بوجود مثل هذا الأسلوب في النص القرآني، وهي قراءة الإمام أبي جعفر، لأنَّ محل الخلاف في توجيهها، وليس في ثبوتها فهي قراءة متواترة.

التوجيه الثاني: أن يكون الفعل (نتخذ) متعديا إلى مفعولين:

المفعول الأول: هو الضمير المستتر وجوبا.

المفعول الثاني: محذوف تقديره معبودين، و(من دونك) متعلق به، ولفظ (من أولياء) حال، كما أعربت في الوجه الذي اختاره ابن الجزري، وهذا المفعول المقدر يفهم من قوله تعالى: ﴿ سُورَةُ الفَاتِحَةِ البَقَرَة آلِ عِمْرَانَ ﴾ الفرقان: ١٧ في الآية التي قبلها.[26]

فالنحاة استشكلوا هذه الآية انطلاقا من قولهم بعدم جواز اجتماع أدَاتَيْ تعديَّة على معمول واحدٍ، وليس لهم عليه دليل؛ بل صريح قراءة أبي جعفر يردُّ ذلك، فلا حاجة تدعو للقول بزيادة حروف الجر حينها، لأنَّ الأصل عدم الزيادة.

ويُستفاد من هذه القراءات المتواترة جملة من القواعد تخدم نظرية النحو القرآني، نجملها فيما يأتي:

الحال يسدُّ مسدَّ المفعول الثاني، وهو ما سماه الزجاج (ت**311**هـ) مفعول الحال.

جواز دخول (من) على الحال في قراءة البناء للمفعول.

جواز دخول (من) على المفعول الثاني في قراءة البناء للفاعل.

---

[22] المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: على النجدي ناصف ود: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، دت، لجنة إحياء التراث الإسلامي. ج2ص119، 120.

[23] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2، ص333.

[24] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ت: د: أحمد محمد الخراط، دط، دت، دار القلم، دمشق. ج8ص466.

[25] مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرا وإعرابا، عبد العزيز بن علي الحربي، ط1، دت، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية. ص379.

[26] مشكل القراءات للحربي: ص381.

المفعول به يُعرب حالا إذا بُني عامله للمفعول ولم يكن هو نائبا للفاعل، شرط أن يكون مشتقا.

3.يقع نائب الفاعل ظرفا متصرفا، وشاهد ذلك من واقع اختلاف قراءات الآيات الآتية:

قوله تعالى: ﴿ الرَّعْدِ إِبْرَاهِيمَ الْحِجْرِ النَّحْلِ الْإِسْرَاءِ ﴾ الممتحنة: ٣

قرأ عاصم ويعقوب بفتح الياء وإسكان الفاء وكسر الصاد مخففة، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بضم الياء وفتح الفاء وكسر الصاد مشددة، وروى ابن ذكوان بضم الياء وفتح الفاء والصاد مشددة، واختلف عن هشام فروي عنه كذلك، وروي عنه بضم الياء وإسكان الفاء وفتح الصاد مخففة، وكذلك قرأ الباقون.[27]

قُرِئَ الفعل (يَفصِل) على وزن يَضرب مبنيا للفاعل، وقُرِئَ (يُفصَلُ) مبنيا للمفعول، ونائب الفاعل الظرف (بينكم)، والذي حملنا على هذا الإعراب أنا وجدنا قراءة أخرى لهذه الكلمة في موضع آخر جاءت معربة، بل كانت في موضع رفع فاعل، وهي قوله تعالى: ﴿ الشَّمْسَ اللَّيْلَ الضُّحَى ﴾ الأنعام: ٩٤، فقُرِئَ[28] (بينكم) بالرفع على أنَّه فاعل، وبالفتح على أنَّه مبني على الفتح في محل رفع فاعل على أحد الأوجه في إعرابه.

كما يُمكن أن يكون على قراءة النصب ظرفا والفاعل مضمر على تقدير: تقطع الوصل بينكم، ويمكن أن يكون وصفا لمحذوف على تقدير: تقطع شيء بينكم. [29]

وبناء على أنَّه يثبت لنائب الفاعل جميعُ ما يثبت للفاعل من تأنيث وتذكير وتقديم وتأخير و...، كما هو مقرر في النحو المألوف، وتوظيفا لنظرية النحو القرآني في الاستشهاد بالقراءات المتواترة يتقرر أنَّ الظرف المتصرف ينوب مناب الفاعل.

4. يقع نائب الفاعل ضميرا متصلا، وشاهد ذلك من واقع اختلاف قراءات الآيات الآتية:

قوله تعالى: ﴿ الزُّخْرُفِ الدُّخَانِ الْجَاثِيَةِ الْأَحْقَافِ مُحَمَّدٍ الْفَتْحِ الْحُجُرَاتِ قٓ ﴾ البقرة: ٢٢٩

---

[27] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص387.

[28] المصدر نفسه: ج2ص260.

[29] التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ت: على محمد بجاوي، دط، 1396هـ/1976م، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر. ج1ص522.

قرأ بضم الياء حمزة وأبو جعفر ويعقوب، وقرأ الباقون بفتحها.[1]

فمن قرأ (يَخافا) بناه للفاعل وأسند الفعل إلى الزوجين، ومن قرأ (يُخافا) بناه للمفعول، وأصله إلا أن يخاف الحكام والولاة الزوجين؛ فحذف الفاعل وأسند الفعل للمفعول.

وحجَّة قراءة البناء للمفعول أنَّ الفاعل في الحقيقة والخائف هم الولاة والحكام، يخافون الزوجين على ألا يقيما حدود الله، فحذف الفاعل وناب عنه المفعول، وهو ضمير الزوجين، ويدل على هذه القراءة قوله بعدها: ﴿الذَّارِيَاتِ الطُّورِ الْبَحْرِ الْقَمَرِ الرَّحْمَنِ الْوَاقِعَةِ﴾ البقرة: ٢٢٩، فجعل الخوف لغير الزوجين ولم يقل: (فإن خافا).

وحجَّة قراءة البناء للفاعل إسناد الفعل إلى ضمير الزوجين، والمعنى إلا أن يظنا أو يعلما ألا يقيما حدود الله، ولا يحتاج إلى تقدير الجار في هذه القراءة لأنَّه يُقال: خفت الرجل والشيء كقوله تعالى:

﴿قَالَ تَعَالَىٰ: ﴾ ﴾ آل عمران: ١٧٥.[2]

وممَّا هو مقرر في كتب النحو المألوف أنَّ الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، والفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جرٍّ، نحو: (مررت بزيدٍ)، وقد يُحذف حرف الجر سماعا فيصل إلى مفعوله بنفسه، نحو: (مررت زيدا).

وعليه: يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر، فإن حُذف حرف الجر سماعا انتُصب المجرور، قال الشاعر:[3]
الشاعر:[3]

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا... كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ.

والشاهد: (تمرون الديار)، حيث حذف الجار وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورا فنصبه، وأصله (تمرون بالديار)، ويُسمى عند النحاة الحذف والإيصال، وهو قاصر على السماع، ولا

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص227.

[2] حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمان بن زنجلة، ت: سعيد الأفغاني، ط5، 1418هـ/ 1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان. ص135.

[3] البيت من الوافر وقائله جرير، انظر: ديوان جرير، دط، 1406هـ/1986م، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ص416، وصدره: (أتمضون الرسوم ولا تُحيَّى ...)، والرواية التي استشهدت بها أشهر، وحكم المبرد بشذوذ غيرها، انظر: الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرد، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1417هـ/1997م، دار الفكر العربي، القاهرة. ج1ص33.

يجوز في سعة الكلام إلا إذا كان المجرور مصدرا مؤوَّلا من (أنّ) الناسخة مع اسمها وخبرها، أو من (أن) المصدرية مع فعلها.

وإذا طبقنا نظرية النحو القرآني نجد أنَّ قراءة الباب أفصح من قول الشاعر ثبوتا ودلالة، ففيها دليل على مذهب الجمهور أنَّه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنَّ) و(أنْ)، بل يُقتصر فيه على السماع خلافا للأخفش الصغير (ت**315**هـ)، فإنَّه يجيز الحذف مع غيرهما قياسا، شرط تعين الحرف ومكان الحذف.[1]

ولنا في محل (أَلَّا يُقِيمَا) عند حذف حرف الجر: النَّصب والجر، والرفع على أنَّها بدل اشتمال، وبناء على نظرية النحو القرآني نخلص إلى أنَّ بدل الاشتمال كما يأتي من الفاعل يأتي من نائب الفاعل.

قال ابن مالك (ت**672**هـ) في الخلاصة: [2]

وَعَدِّ لازِماً بِحَرْفِ جَـرٍ...وَإِنْ حُذِفَ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ.

نَقْـلاً وَفِي (أَنَّ) و(أَنْ) يَطَّرِدُ...مَعَ أَمْنِ لَبْسٍ: كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا.

5. يقع نائب الفاعل مصدرا، وشاهد ذلك من واقع اختلاف قراءات الآيات الآتية:

قوله تعالى: ﴿ الْخَادِعِينَ الْمُجَادِلَةِ الْحُفْرَةِ الْمُتَّخَذَةِ الصَّفِّ الْجُمُعَةِ الْمُنَافِقُونَ التَّغَابُنِ ﴾ النساء: ١٤٠

قرأ عاصم ويعقوب بفتح النون والزاي، وقرأ الباقون بضم النون وكسر الزاي. [3]

فقراءة (نَزَّل) بصيغة المبني للفاعل وهو الله تعالى، والمصدر المؤوَّل من (أن) وما بعدها مفعوله.

وقراءة (نُزِّل) بصيغة المبني للمفعول، ونائب الفاعل (أن) وما دخلت عليه، والتقدير: وقد نزل عليكم المنع من مجالسة الكفار إذا سمعتموهم يكفرون بآيات الله.[4]

ويتضح لنا أنَّ نائب الفاعل هو المصدر المؤوَّل، وهو المفعول به في قراءة بناء الفعل للفاعل.

ومنه قوله تعالى: ﴿ الشَّرَحَ التِّينِ الْعَلَقِ الْقَدْرِ الْبَيِّنَةِ الزَّلْزَلَةِ ﴾ الجن: ٢٨

---

[1] شرح ابن عقيل على الألفية: ج1ص420، 421.

[2] الألفية في النحو لابن مالك: [باب الفعل المتعدي، رقم البيت: 272، 273].

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص253.

[4] البيان في إعراب غريب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، ت: طه عبد الحميد طه، دط، 1400هـ/1980م، الهيئة المصرية العامة للكتاب. ج1ص270.

روى رويس بضم الياء، وقرأ الباقون بفتحها. [1]

قُرِئَ (ليَعلم) مبنيا للفاعل، وهو الله تبارك وتعالى، وقُرِئَ مبنيا للمفعول، ونائبه المصدر المؤوَّل.

وفيه أنَّ نائب الفاعل هو المصدر المؤوَّل، وهو المفعول به في قراءة بناء الفعل للفاعل.

6. يقع نائب الفاعل جارا ومجرورا، وشاهد ذلك من واقع اختلاف قراءات الآيات الآتية:

يمنع الكوفيون قيام الجار والمجرور مقام النائب عن الفاعل إلا مع حرف الجر الزائد نحو: (ما ضُرِبَ من أحد)، فإن كان حرف الجر غير زائد لم يجز ذلك عندهم باتفاق، وعللوا ذلك أنَّه لا يجوز أن يكون الاسم المجرور في موضع رفع، واختلفوا بعد هذا الاتفاق في الذي أُقيم مقام الفاعل على أقوال، ومذهب البصريين أن يُقام الجار والمجرور مقام الفاعل إذا حُذف نحو: مُرَّ بزيد، بل عزاه السيوطي (ت**911**هـ) للجمهور وهو المذهب الأسهل[2]، لذا اعتمدته في تخريج وإعراب القراءات الآتية:

قوله تعالى: ﴿الْفُرْقَانِ الشُّعَرَاءِ النَّمْلِ الْقَصَصِ الْعَنكَبُوتِ الرُّومِ لُقْمَانَ﴾ الإسراء: ١٣.

قرأ أبو جعفر بالياء وضمها وفتح الراء، وقرأ يعقوب بالياء وفتحها وضم الراء.

وقرأ الباقون بالنون وضمها وكسر الراء.[3]

ظاهر قراءة الإمام أبي جعفر أنَّه قد أُنيب الجار والمجرور مع وجود المفعول به، وقد دفع هذا التوهم ابن يعيش (ت**643**هـ) فقال: " ليس قراءة الإمام أبي جعفر يزيد بن القعقاع (ويخرج) بالياء وبناء الفعل للمجهول ونصب (كتابا) على أنَّه مفعول به، بل إنَّ الذي أقيم مقام الفاعل مفعول به مضمر في الفعل يعود على الطائر في قوله تعالى: ﴿الْكَهْفِ مَرْيَمَ طَهَ الْأَنبِيَاءِ الْحَجِّ الْمُؤْمِنُونَ﴾ الإسراء: ١٣، (وكتابا) منصوب على الحال والتقدير: ويخرج له يوم القيامة طائره أي عمله كتابا أو مكتوبا، وهو محذوف في قراءة الجماعة أي ونخرج له يوم القيامة كتابا، أي ونخرج له طائره، أي عمله كتابا، ويؤيد ذلك قراءة يعقوب (ويخرج) بالبناء للفاعل أي يخرج عمله كتابا".[4]

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص392.

[2] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، دط، دت، المكتبة التوفيقية، مصر. ج1ص587.

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص306.

[4] شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، 1422 هـ /2001 م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. ج4ص314.

وكلام ابن يعيش (ت**643**هـ) بناء على النحو العربي المألوف في عدم جواز إنابة الجار والمجرور مع وجود المفعول به، وهو كلام وجيه بناء على هذه القاعدة، ولكنَّه يُخالف عندما قدر أن يكون نائب الفاعل محذوفا، ويرد عليه مثل الذي أورد هو على القوم، فلقد كان يكفيه أن يقول: إنَّ الجار والمجرور في قراءة بناء الفعل للمفعول هو الذي ناب عن الفاعل، ولا يحتاج بعدها إلى تقدير، إذ الأصل عدمه.

ووجه الإشكال في قراءة البناء للمفعول أنَّ (خرج) من اللازم غير المتعدي إلى مفعول، فما الذي نصب (كتابا) الذي هو مفعول به من الفعل نفسه على قراءة الجمهور؟ وأين نائب الفاعل؟ هذا من جهة الإعراب، وأمَّا من جهة المعنى فالإشكال فيه من حيث تعين الذي يخرج للإنسان، هل هو العمل أو ماذا؟

وعند إعراب قراءة الجمهور (السبعة وخلف) نجد أنَّ الفاعل هو ضمير مستتر وجوبا، و(كتابا) مفعولا به لـ(نخرج)، وهذا واضح لا غموض فيه ولا إشكال[1]، وإذا طبقنا النحو العربي نقول: إنَّ نائب الفاعل في قراءة البناء للمفعول هو ضمير مستتر جوازا يعود على (طائره) في الآية، والمعنى: ويُخْرَجُ له طائره، وبهذا التقدير والإعراب يزول الإشكال، وينجلي المعنى، ويظهر الإعراب في (كتابا) الذي كان مفعولا في قراءة الجمهور، ويُعرب حالا في قراءة الإمام أبي جعفر المدني، لأنَّه مشتق والأصل في الحال الاشتقاق.

والمعنى: ويوم القيامة يخرج العمل (وهو المعبر عنه بالطائر) في حال كونه كتابا يلقاه منشورا.[2]

وهذا التوجيه هو الصحيح الفصيح من حيث المعنى الذي لا يُختلف فيه على حسب النحو المألوف.

أمَّا من حيث اللفظ وتطبيقا لنظرية النحو القرآني فإنَّه لا يتعين أن ينوب المفعول به عن الفاعل، بل ذلك هو الغالب لا الواجب؛ ثم قد يكون الجار والجرور هو نائب الفاعل –خاصةً إذا كان الفعل لازما –ولا نحتاج حينها إلى تقدير إذ الأصل عدمه.

قال ابن مالك (ت**672**هـ) في الألفية: [3]

---

[1] الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم، ت: د: عمر حمدان الكبيسي، رسالة دكتوراه، 1408هـ، جامعة أم القرى. ج2ص751، 752.

[2] الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله القرطبي، ت: د: عبد الله التركي مع محمد رضوان عرقسوسي، ط1، 1427هـ/2006م، مؤسسة الرسالة، بيروت. ج13ص40، 41.

[3] الألفية في النحو لابن مالك: [باب النائب عن الفاعل، رقم البيت: 250، 251].

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْرٍ...أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي.
وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ...فِي اللفظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الشَّرْحُ التِّينُ الْعَلَقُ الْقَدْرُ الْبَيِّنَةُ الزِّلْزَالُ بِسْمِ﴾ النور: ٣٦ – ٣٧

قرأ ابن عامر وأبو بكر بفتح الباء، وقرأ الباقون بكسرها.[1]

قُرِئَتْ (يُسبِّح) مبنيا للفاعل وهو (رجال)، وقُرِئَتْ بالبناء للمفعول، ونائب الفاعل أحد المجرورات الثلاثة، والأولى منهم شبه الجملة (له)، لأنَّ الذي يلي العامل أولى به.

ويبعُد أن يكون (رجال) نائب فاعل لأنَّ المعنى يمنعه، فهو فاعل لفعل محذوف دلَّ عليه (يسبح) كأنَّه قيل من يسبحه فقيل رجالٌ.

وعليه جاء قول الشاعر:[2]

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لخصُومَةٍ ... ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ.

والشاهد: ارتفاع (يزيد) لقيامه مقام الفاعل، وقوله: (ضارع): مرفوع بفعل محذوف، ولا يجوز أن يرتفع بالفعل المذكور؛ لأنَّ (يزيد) قد ارتفع به، فتعين أن يرتفع بفعل محذوف مقدر دلَّ عليه قوله: (ليبك) كأنَّه لما قال: ليبك يزيد، عُلِم بهذا الأمر أنَّ هناك من يبكيه مأمورًا بالبكاء، فقال: من يبكيه؟ قال: يبكيه ضارع.

ويُقرر في النحو العربي أنَّ فعل الفاعل كما يُحذف وجوبا بعد (إن) و(إذا) الشرطيتين على مذهب البصريين، يُضمر جوازا إن أُجيب به نفي أو استفهام محقق أو مقدر، فحذفه لمجيئه في جواب استفهام محقق كما في قوله تعالى: ﴿الْأَحْزَابُ سَبَإٍ فَاطِرٍ يسٓ الصَّافَّاتِ صٓ الزُّمَرِ غَافِرٍ فُصِّلَتْ الشُّورَى الزُّخْرُفِ الدُّخَانِ﴾ العنكبوت: ٦١، فلفظ الجلالة فاعل لفعل محذوف تقديره: خلقها الله.

وحذفه لمجيئه في جواب استفهام مقدر، كما في قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿الشَّرْحُ التِّينُ الْعَلَقُ الْقَدْرُ الْبَيِّنَةُ الزِّلْزَالُ بِسْمِ﴾ النور: ٣٦ – ٣٧، الفعل (يسبح) بالبناء للمفعول، فيكون الجار والمجرور (له) نائب الفاعل، وكلمة (رجال) بالرفع فاعل لفعل محذوف دلَّ عليه استفهام ضمني مقدر،

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص332.

[2] البيت من الطويل ذكر سيبويه أنَّ بعضهم أنشده للحارث بن نهيك، انظر: الكتاب، أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قنبر، ت: عبد السلام محمد هارون، ط3، 1408هـ/1988م. مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر. ج1ص288.

والضارع: الذليل، **والمختبط:** طالب المعروف، **وتطيح:** تهلك.

كأنَّه لما قيل يُسَبَح له فيها بالغدو والأصال، قيل من يسبحه؟ فقيل: يُسبحه رجال، فحُذف الفعل دلالة عليه.[3]

ويُعزز هذا الإعراب أنَّه وقع جواب جملةٍ قُدِّم فيها الفعل، وحقُّ الجواب أن يُشاكل السؤال في اللفظ، بالإضافة إلى ثبوت فاعلية الاسم في قراءة الجمهور ببناء الفعل للفاعل.

وبناء على نظرية النحو القرآني، واستشهادا بقراءة ابن عامر، يتقرر أنَّه إذا منع المعنى الاسم المرفوع بعد الفعل المبني للمفعول أن يكون نائب فاعل قدرنا نائبا للفاعل محذوفا؛ إن لم يُوجد في الجملة من ينوبه، وإن لم يمنع المعنى فالأولى أن يكون الاسم المرفوع هو نائب الفاعل، وهذا كذلك غير متعين؛ لاحتمال أن يكون هذا الاسم المرفوع خبرا أو مبتدأ قسيمه محذوف، خاصة إذا علمانا أنَّ احتياج طرفي الجملة الاسمية لبعضهما أولى من احتياج الفعل لفاعله أو نائبه، وعليه فإنَّ صنيع النحاة في النحو المألوف، أنَّه متى خلا فعل مبني لما لم يسمَّ فاعله باسم رفعه قاعدة غير مطردة، بل لا بُدَّ أن تُقيَّد بما لو لم يمنع من ذلك المعنى.

وهذا ما أشار إليه خالد الأزهري (ت**905**هـ) في قوله: "ولا يصح إسناد (رجال) إلى الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى؛ لأنَّ الرجال ليسوا مسبَّحين بفتح الباء، بل مسبِّحين بكسرها".[4]

ومنه قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ صدق الله﴾ الجاثية: ١٤

قرأ أبو جعفر (ليُجزَى) ببناء الفعل لغير الفاعل، وقرأ الباقون (لِيَجزِيَ) ببناء الفعل للفاعل.[5]

فهي شاهد على جواز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به.[6]

قال ابن مالك (ت**672**هـ): " فلو كان في الجملة مفعول به لم ينب عن الفاعل غيره عند البصريين إلا الأخفش فإنَّه والكوفيين يجيزون نيابة بعض الثلاثة (المصدر والظرف والجار والمجرور) عن الفاعل مع وجود المفعول، وبقولهم أقول في هذا لثبوت السماع به، وأقوى الشواهد في ذلك قراءة الإمام أبي جعفر

---

[3] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: ج8ص410.

[4] شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، خالد الأزهري، ط1، 1421هـ/2000م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ج1ص400.

[5] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص372.

[6] اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، ت: د: عبد الإله النبهان، ط1، 1416هـ/ 1995م، دار الفكر دمشق. ج1ص160، 161. شرح التسهيل لابن مالك: ج2ص128.

يزيد بن القعقاع المدني ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صدق الله﴾ الجاثية: ١٤، فأسند (يجزي) إلى الجار والمجرور، ونصب قوما وهو مفعوله".[1]

ففي قراءة البناء للمفعول إشكال نحوي، ووجهه أن يكون القائم مقام الفاعل هو(قوما)، ولكنَّه منصوب فلا يصح أن يقوم مقامه، وحينئذ لا بُدَّ من أحد أمرين:

إمَّا أن يقال: نائب الفاعل هو الجار والمجرور في قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صدق الله﴾ الجاثية: ١٤

وإمَّا أن يقال: نائب الفاعل مقدر.

أمَّا الأوَّل فمحل النزاع، لأنَّهم يقولون: لا ينوب الجار والمجرور ولا غيره مع وجود المفعول به.

وأمَّا الثاني: فلاختلافهم في تقديره.

وبسبب هذا الإشكال القوي لحنها الفراء (ت**207**هـ) في الظاهر،[2] ومنع مثل ذلك البصريون ظاهرا وباطنا.[3]

ويُمكن أن نحمل كلام العلماء في توجيه هذه القراءة فيما يأتي:

التوجيه الأوَّل: أنَّ نائب الفاعل هو ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل، وتقديره: ليجزي الجزاء قوما، فيكون (قوما) مفعولا به ثانيا، وهذا قال عنه السمين الحلبي (ت**576**هـ): "وفيه نظر لأنَّه لا يُترك المفعول به، ويُقام المصدر، ولا سيما مع عدم التصريح به"[4]، ولم يستقم عند ابن الأنباري (ت**577**هـ)،[1]

---

[1] عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ت: عدنان الدوري، 1397هـ/1977م، مطبعة العاني، وزارة الأوقاف بالعراق. ج1ص187.

[2] معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، ت: أحمد يوسف نجاتي، محمد على النجار وآخرون، دط، دت، الدار المصرية للتأليف والترجمة. ج3ص46.

[3] إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، ت: الشيخ خالد العلي، ط2، 1429هـ/2008م، دار المعرفة، بيروت، لبنان. ص966.

[4] الدر المصون للسمين الحلبي: ج9 ص645، 646.

(ت**577**هـ)،[1] واستبعده العكبري (ت**616**هـ)،[2] وحكم عليه ابن يعيش (ت**643**هـ) بالشذوذ والقلة.[3]

التوجيه الثاني: أن يكون التقدير: ليجزى الخير قوما، على أنَّ (الخير) مفعول به في الأصل، وهو كقول القائل: جزاك الله خيرا.[4]

وإقامة المفعول الأوَّل أو الثاني مقام الفاعل جائز إذا أُمن اللبس، حيث قال ابن مالك (ت**672**هـ):[5]

وَبِاتفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثّانِي مِنْ...بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ.

والفعل (جزى) من باب الفعل (كسا)، وهي الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

التوجيه الثالث: أن يكون النائب عن الفعل هو الجار والمجرور في (بما كانوا يكسبون) وأجاز ذلك الأخفش (ت**215**هـ) من البصريين ــ شرط تقدم النائب ــ، والكوفيون مطلقا.[6]

وعلى مثل هذه القراءة جاء قول الشاعر: [7]

لَم يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلا سَيِّدًا...وَلَا شَفَى ذَا الغَيِّ إلا ذُو هُدَى.

والشاهد: (بالعلياء) وهو نائب مناب الفاعل مع وجود المفعول به (سيدا).

وإلى ذلك أشار ابن مالك (ت**672**هـ) بقوله: [8]

وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ...فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ.

---

[1] البيان في إعراب غريب القرآن لابن الأنباري: ج2ص365.

[2] التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ص1151، 1152.

[3] شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش: ج4ص314.

[4] التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ص1152.

[5] الألفية في النحو لابن مالك: [باب النائب عن الفاعل، رقم البيت: 252].

[6] شرح الأشموني لألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان، الأشموني، ت: طه عبد الرؤف سعد، دط، دت، المكتبة التوفيقية، مصر. ج1ص421، 422.

[7] البيت من الرجز المشطور، وقائله رؤبة بن العجاج، (مجموع أشعار العرب لوليم بن الورد، ديوان رؤبة: ص173).

[8] الألفية في النحو لابن مالك: [باب النائب عن الفاعل، رقم البيت: 251].

التوجيه الرابع: أنَّ نائب الفاعل مضمر يعود على الغفران المفهوم من قوله (يغفروا) والتقدير: ليجزي الغفران قوما، أفاده الصبان (ت**1206**هـ) في حاشيته على الأشموني (ت**900**هـ) ونسبه للجمهور.[1]

وهذا الوجه الراجح بالنسبة لما ذكره علماء النحو العربي، لصحة التقدير فيه، ولسلامته من الاعتراض، والأصح منه –اعتمادا على نظرية النحو القرآني–القول بجواز إنابة الجار والمجرور، ومثله المصدر والظرف مناب الفاعل مع وجود المفعول به الصريح، كما في قراءة أبي جعفر.

وبناء على ما قدمنا يتضح: أنَّه لا يتعين للقيام مقام الفاعل المفعول به خلافا للبصريين[2] ووفاقا للكوفيين الذين قالوا إنَّه أولى لا واجب، بدليل القراءة المتواترة في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ الجاثية: ١٤

ملحق: فهرس ببليوغرافي للأفعال التي اختلف فيها القراء بين بنائها للفاعل وبنائها للمفعول.

الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله	أصحاب قراءة البناء للمفعول	نائب الفاعل
﴿ـ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ﴾ البقرة: ٥٨: الأعراف: ١٦١	**المدنيان وابن عامر ويعقوب، 215/2**	**اسم ظاهر**
﴿بَيْنَ الصَّافَّاتِ ۖ صَفًّا﴾ آل عمران: ١٤٦	**البصريان ونافع وابن كثير، 242/2**	**اسم ظاهر**
﴿الرَّحِيمِ صدقالله العظيم﴾ آل عمران: ١٨١	**حمزة بن حبيب وحده، 245/2**	**اسم ظاهر**
﴿صدقالله العظيم بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ﴾ النساء: ٢٤	**أبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف وحفص، 249/2**	**اسم ظاهر**
﴿إِبْرَاهِيمَ الْحَجَرِ الْخَلَا الِاسْتِرَاءَ﴾ النساء: ٤٢	**البصريان وعاصم وابن كثير،249/2**	**اسم ظاهر**

[1] حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، ط1، 1417هـ/1997م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ج2ص422.

[2] المشهور عند البصريين أنَّه متى وُجد المفعول به لم يقم غيره، إلا أنَّ صاحب اللباب حكى الخلاف في ذلك عن البصريين وأنَّ بعضهم أجاز ذلك. (اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ج2ص71).

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ الأنعام: ١١٩	ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو،262/2	اسم ظاهر
﴿ الرَّحِيمِ صدق الله العظيم ﴾ الأنعام: ١١٩	ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو ويعقوب وحمزة والكسائي وشعبة،262/2	اسم ظاهر
﴿ الرَّعْدِ إِبْرَاهِيمَ الْحِجْرِ النَّحْلِ ﴾ التوبة: ٦٦	جميع القراء إلا عاصم، 280/2	اسم ظاهر
﴿ ﴾ التوبة: ١٠٩ في الموضعين.	نافع وابن عامر، 281/2	اسم ظاهر
﴿ التَّوْبَةِ الْأَحْزَابِ سَبَإٍ فَاطِرٍ يس ﴾ التوبة: ١١٠	نافع وأبو عمرو وخلف والكسائي وابن كثير وشعبة، 281/2	اسم ظاهر
﴿ الْمَائِدَةِ الْأَنْعَامِ الْأَعْرَافِ الْأَنْفَالِ ﴾ يونس: ١١	القراء إلا ابن عامر ويعقوب، 282/2	اسم ظاهر
﴿ الذَّارِيَاتِ الطُّورِ النَّجْمِ ﴾ يوسف: ١١٠	ابن عامر ويعقوب وعاصم، 296/2	اسم ظاهر
﴿ هُودٍ يُوسُفَ الرَّعْدِ إِبْرَاهِيمَ الْحِجْرِ النَّحْلِ الْإِسْرَاءِ ﴾ النحل: ٣٧	كل القراء إلا الكوفيين، 304/2	اسم ظاهر
﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ ﴾ الكهف: ٤٧	ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو، 311/2	اسم ظاهر
﴿ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ صدق الله العظيم ﴾ طه: ١١٤	كل القراء إلا يعقوب، 322/2	اسم ظاهر
﴿ تَعَالَىٰ: ﴾ الأنبياء: ١٠٤	أبو جعفر المدني وحده، 324/2، 325	اسم ظاهر
﴿ ﴾ الفرقان: ٢٥	كل القراء إلا ابن كثير، 334/2	اسم ظاهر
﴿ الْحَاقَّةِ الْمَعَارِجِ نُوحٍ ﴾ الأحزاب: ٣٠	القراء إلا ابن كثير وابن عامر، 348/2	اسم ظاهر
﴿ الْفَجْرِ الْبَلَدِ الشَّمْسِ اللَّيْلِ ﴾ سبأ: ١٤	رويس وحده، 350/2	اسم ظاهر

﴿ ﴿ ﴾ ﴾ سبأ: ١٧	الحرميون وابن عامر والبصري وشعبة، **350/2**	**اسم ظاهر**
﴿ الشُّورَىٰ الزُّخْرُفُ ﴾ فاطر: ٣٦	أبو عمر البصري وحده، **352/2**	**اسم ظاهر**
﴿ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ الزمر: ٤٢	حمزة والكسائي وخلف، **363/2**	**اسم ظاهر**
﴿ الْحَاقَّةُ الْمَعَارِجِ نُوحٍ الْجِنِّ الْمُزَّمِّلِ الْمُدَّثِّرِ ﴾ فصلت: ١٩	كل القراء إلا نافع ويعقوب، **366/2**	**اسم ظاهر**
﴿ الْأَنْبِيَاءِ الْحَجِّ الْمُؤْمِنُونَ النُّورِ الْفُرْقَانِ الشُّعَرَاءِ ﴾ الأحقاف: ٢٥	يعقوب وحمزة وعاصم وخلف، **373/2**	**اسم ظاهر**
﴿ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ الرحمن: ٢٢	المدنيان والبصريان، **380/2، 382**	**اسم ظاهر**
﴿ الْمُجَادِلَةِ الْأَحْزَابِ سَبَإٍ ﴾ الحديد: ٨	أبو عمرو البصري، **384/2**	**اسم ظاهر**
﴿ الْأَعْلَى الْغَاشِيَةِ الْفَجْرِ الْبَلَدِ ﴾ المعارج: ١٠	أبو جعفر والبزي بخلاف، **390/2**	**اسم ظاهر**
﴿ الزُّمَرِ غَافِرٍ فُصِّلَتْ الشُّورَىٰ الزُّخْرُفِ ﴾ المطففين: ٢٤	أبو جعفر ويعقوب، **399/2**	**اسم ظاهر**
﴿ الْأَنْعَامِ الْأَعْرَافِ الْأَنْفَالِ التَّوْبَةِ ﴾ الغاشية: ١١	نافع وابن كثير وأبو عمرو ورويس، **400/2**	**اسم ظاهر**
﴿ قال تعالى: ﴿ ﴿ بِسْمِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ صدق الله ﴾ الفجر: ٢٥	يعقوب والكسائي، **400/2**	**اسم ظاهر**
﴿ الْغَاشِيَةِ الْفَجْرِ ﴾ البقرة: ١١٩	كل القراء إلا نافع ويعقوب، **221/2**	**ضمير مستتر**
﴿ الْمُمْتَحَنَةِ الصَّفِّ الْجُمُعَةِ ﴾ البقرة: ٢٦٩	كل القراء إلا يعقوب، **235/2**	**ضمير مستتر**
﴿ الْمَائِدَةِ الْأَنْعَامِ الْأَعْرَافِ الْأَنْفَالِ التَّوْبَةِ يُونُسَ ﴾ آل عمران: ١٦١	كل القراء إلا ابن كثير وأبا عمرو وعاصم، **243/2**	**ضمير مستتر**

﴿الشُّعَرَاءِ النَّمْلِ﴾ النساء: ١٢	ابن كثير وابن عامر وحفص، **248/2**	ضمير مستتر
﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ النساء: ١٣٦	ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو، **2 /252، 253**	ضمير مستتر
﴿الرَّحْمَٰنِ الْوَاقِعَةِ الْحَدِيدِ﴾ الأنعام: ١٦	الحرميون وأبو عمرو وابن عامر وحفص، **256/2**	ضمير مستتر
﴿الْمُطَفِّفِينَ الِانْشِقَاقِ﴾ هود: ٢٨	حمزة والكسائي وخلف وحفص، **288/2**	ضمير مستتر
﴿الْجُمُعَةِ الْمُنَافِقُونَ التَّغَابُنِ الطَّلَاقِ التَّحْرِيمِ الْمُلْكِ﴾ طه: ٩٧	القراء إلا ابن كثير والبصريين، **322/2**	ضمير مستتر
﴿الْأَحْزَابِ سَبَإٍ﴾ الأنبياء: ٨٨	ابن عامر وشعبة، **324/2**	ضمير مستتر
﴿طه الْأَنْبِيَاءِ الْحَجِّ الْمُؤْمِنُونَ﴾ الفرقان: ١٨	أبو جعفر المدني وحده، **333/2**	ضمير مستتر
﴿ ﴿ قال تعالى: ﴾ الشورى: ٣	ابن كثير وحده، **367/2**	ضمير مستتر
﴿الْعَظِيمِ أَعُوذُ﴾ الغاشية: ٤	البصريان وشعبة، **400/2**	ضمير مستتر
﴿ ﴾ البقرة: ٢١٣، آل عمران: ٢٣، النور: ٤٨،٥١	أبو جعفر المدني وحده، **227/2**	ظرف متصرف
﴿الرَّعْدِ إِبْرَاهِيمَ الْحِجْرِ النَّحْلِ الْإِسْرَاءِ﴾ الممتحنة: ٣	كل القراء إلا عاصم ويعقوب، **387/2**	ظرف متصرف
﴿الْحَشْرِ الْمُمْتَحَنَةِ الصَّفِّ﴾ البقرة: ٢٨	القراء إلا يعقوب غير ما استثني، **210/2**	ضمير متصل
﴿الزُّخْرُفِ الدُّخَانِ الْجَاثِيَةِ الْأَحْقَافِ مُحَمَّدٍ﴾ البقرة: ٢٢٩	أبو جعفر ويعقوب وحمزة، **227/2**	ضمير متصل
﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ آل عمران: ١٩٥ ﴿الْحَدِيدِ الْمُجَادِلَةِ﴾ التوبة: ١١١	الكوفيون إلا عاصم قدموا المجهول، **246/2**	ضمير متصل

﴿ القصص العنكبوت ﴾ النساء: ٢٥	القراء إلا الكوفيين غير حفص، **249/2**	ضمير متصل
﴿ ﴾ النساء: ١٢٤، مريم: ٦٠، غافر: ٤٠	ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر وشعبة، **252/2**	ضمير متصل
﴿ أعوذ ﴾ الأعراف: ٢٥، الروم: ١٩، الزخرف: ١١، الجاثية: ٣٥	كل القراء إلا الكوفيين غير عاصم، **268/267/2**	ضمير متصل
﴿ الحج المؤمنون النور الفرقان الشعراء ﴾ محمد: ٤	البصريان وحفص، **374/2**	ضمير متصل
﴿ ﴾ محمد: ٢٢	رويس وحده، **374/2**	ضمير متصل
﴿ الحديد المجادلة الحشر الممتحنة الصف الجمعة المنافقون التغابن ﴾ النساء: ١٤٠	كل القراء إلا عاصم ويعقوب، **253/2**	مصدر مؤوَّل
﴿ الشرح التين العلق القدر ﴾ الجن: ٢٨	رويس، **392/2**	مصدر مؤوَّل
﴿ القمر الرحمن ﴾ المائدة: ١٠٧	كل القراء إلا حفصا، **256/2**	جار ومجرور
﴿ إبراهيم الحجر ﴾ يوسف: ١٠٩ النحل: ٤٣ الأنبياء: ٧	كل القراء إلا حفصا، **296/2**	جار ومجرور
﴿ الفرقان الشعراء النمل القصص ﴾ الإسراء: ١٣	أبو جعفر وابن عامر، **306/2**	جار ومجرور
﴿ الأعراف الأنفال التوبة يونس هود ﴾ الأنبياء: ٨٧	يعقوب وحده، **324/2**	جار ومجرور
﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ الحج: ٣٩	المدنيان والبصريان وعاصم وإدريس، **326/2**	جار ومجرور
﴿ الشرح التين العلق ﴾ النور: ٣٦	ابن عامر وشعبة، **332/2**	جار ومجرور
﴿ قد الذاريات الطور ﴾ القصص: ٨٢	كل القراء إلا يعقوب وحفصا، **342/2**	جار ومجرور

﴿ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ قال تعالى: ﴾ ﴿ سبأ: ٢٣	أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف، **351/2**	جار ومجرور
﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صدق الله ﴾ سبأ: ٢٣	القراء إلا ابن عامر ويعقوب، **351/2**	جار ومجرور
﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ الجاثية: ١٤	أبو جعفر المدني وحده، **372/2**	جار ومجرور
﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ الأحقاف: ١٦	القراء إلا الكوفيين غير شعبة، **373/2**	جار ومجرور
﴿ ٱلشُّعَرَآءِ ٱلنَّمۡلِ ٱلۡقَصَصِ ٱلۡعَنكَبُوتِ ﴾ محمد: ٢٥	البصريان، **374/2**	جار ومجرور

الخاتمة:

قامت هذه الدراسة على توظيف القراءات المتواترة التي قُرِئَتْ بصيغة الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله، وبصيغة الفعل نفسه ببنائه للفاعل في قراءة أخرى، على أساس نظرية النحو القرآني؛ المعتمدة على الشاهد القرآني تمثيلا واستشهادا؛ فتوصلت إلى أنَّ قيام المفعول به مقام الفاعل هو الكثير المستفيض في شواهد القرآن الكريم، ولا يمنع أن يكون نائب الفاعل هو الجار والمجرور، أو الظرف، أو المصدر؛ ولا يُشترط فيها التصرف والاختصاص خلافا للنحو المألوف.

ولا يخرج تقارض نائب الفاعل في القراءات المتواترة على أن يكون: اسما ظاهرا، أو ضميرا متصلا، أو ضميرا مستترا، أو مصدرا ظاهرا، أو مصدرا مقدرا، أو جارا ومجرورا، أو ظرفا، كما كان للعرب ثلاث طرق في صيغ بناء الفعل الأجوف لما لم يسمَّ فاعله، أسعفتنا القراءات بوجهين منها، والوجه الثالث ورد في كلام العرب شعرا، وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدل على عدم استقلالية نظرية النحو القرآني عن النحو المألوف، كما أكدت لنا هذه الدراسة توافق النحو القرآني مع النحو المألوف في الغالب الأعم من قضاياه، وتمثل ذلك في أنَّه يثبت لنائب الفاعل جميع أحكام الفاعل من تذكير وتأنيث وإفراد وجمع وتقديم وتأخير، وإذا كان الفعل متعديا لأكثر من مفعول، ثم بُني للمفعول ناب المفعول الأول مناب الفاعل، وبقي المفعول الثاني والثالث إن وُجد على الأصل منصوبا، ولنا أن نقيم أحدهما مقام الفاعل إذا أُمن اللبس.

ولعلَّ الجديد في هذا المقال تقاطعه مع بحوث النحو القرآني في الهدف واختلافه معها في:

أولا: المعارضة بين النحو القرآني والنحو العربي المألوف، وأنَّه لا يُسلم لأصحاب نظرية النحو القرآني أنَّها غير مفعلة عند المتقدمين، فمعينها وميدانها الخصب كتب إعراب القرآن ومعانيه _ كما مرَّ معنا في الدراسة_، وبناء على هذا لا يُمكن أن تستقل نظرية النحو القرآني عن النحو المألوف، وذاك أنَّه لا يُتصور فصلها عن النحو المألوف، فبحثنا بيَّن مدى موافقتها ومخالفتها له، وهذا لا شك بعيد عن الاستقلال التام.

ثانيا: إبراز العلاقة بين القراءات ونظرية النحو القرآني، فالقراءات القرآنية كشواهد وأمثلة خدمت نظرية النحو القرآني أكثر مما خدمتها الشواهد القرآنية التي قُرئت بوجه واحد؛ لأنَّ هذا الأخير يحتاج إلى تجميع الآيات، أمَّا القراءات فتدل كل قراءة على قاعدة نحوية فأكثر، وفي الجهة المقابلة لا نجد أفضل من نظرية النحو القرآني في الدفاع والانتصار للقراءات القرآنية.

كشاف المصادر والمراجع.

1. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، ت: خالد العلي، ط2، 1429هـ/2008م، دار المعرفة، لبنان.

2. الألفية في النحو، ابن مالك، مطبوع بأعلى شرح ابن عقيل، 1424هـ/2003م، دط، دت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

3. البيان في إعراب غريب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، ت: د: طه عبد الحميد طه، د ط، 1400هـ/1980م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

4. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ت: على محمد بجاوي، دط، 1396هـ/1976م، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.

5. تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ت: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض، ط1، 1413هـ/1993م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

6. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله القرطبي، ت: د: عبد الله التركي مع محمد رضوان عرقسوسي، ط1، 1427هـ/2006م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

7. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، ط1، 1417هـ/1997م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

8. حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمان بن زنجلة، ت: سعيد الأفغاني، ط5، 1418هـ/ 1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان.

9. الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد، أبو علي الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط1، 1404هـ/1984م، دار المأمون للتراث، دمشق.

10. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ت: د: أحمد محمد الخراط، دط، دت، دار القلم، دمشق.

11. ديوان جرير، دط، 1406هـ/1986م، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

12. شرح ابن عقيل على الألفية، 1424هـ/2003م، دط، دت، دار الفكر، بيروت، لبنان.

13. شرح الأشموني لألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان، الأشموني، ت: طه عبد الرؤف سعد، دط، دت، المكتبة التوفيقية، مصر.

14. شرح التسهيل، ابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط1، 1414هـ/1990م، هجر للطباعة، مصر.

15. شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، خالد الأزهري، ط1، 1421هـ/2000م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

16. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، قدم له: د: إميل بديع يعقوب، ط1، 1422هـ /2001 م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

17. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ت: محمد محي الدين، ط10، 1383هـ.

18. عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ت: عدنان الدوري، 1397هـ/1977م، مطبعة العاني، وزارة الأوقاف بالعراق.

19. الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرد، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1417هـ/1997م، دار الفكر العربي، القاهرة.

20. الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم، ت: د: عمر حمدان الكبيسي، رسالة دكتوراه، 1408هـ، جامعة أم القرى.

21. الكتاب، أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، ط3، 1408هـ/1988م. مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

22. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، ت: د: محي الدين رمضان، ط5، 1418هـ/1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

23. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، ت: د: عبد الإله النبهان، ط1، 1416هـ/ 1995م، دار الفكر، دمشق.

24. لسان العرب، ابن منظور، ط3، 1414هـ، دار صادر، بيروت.

25. مجموع أشعار العرب ديوان رؤبة، اعتنى به وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.

26. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: على النجدي ناصف ود: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، د ت، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

27. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد بن عطية الأندلسي، ت: الرحالة الفاروق وآخرون، ط2، 1428هـ/2007م، دار الخير، بيروت، لبنان.

28. مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرا وإعرابا، عبد العزيز بن علي الحربي، ط1، دت، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

29. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، ت: د: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، 1408هـ/1988م، عالم الكتب، بيروت.

30. معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، ت: أحمد يوسف نجاتي، محمد على النجار وآخرون، دط، دت، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

31. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ت: د: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6، 1985م، دار الفكر، دمشق.

32. مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمان أبو زيد ولي الدين ابن خلدون، ت: خليل شحادة، د ط،1428هـ/2007م، دار الفكر بيروت، لبنان.

33. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، ت: زكريا عميرات، ط1، 1420هـ/1999م، دار الكتب العلمية، لبنان.

34. النحو القرآني في ضوء منهج جديد، د: وفاء فياض عباس، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، العدد 222، 1438هـ/2017م.

35. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ت: على محمد الضباع، دط، دت، دار الفكر، لبنان.

36. نظرية النحو القرآني، نشأتها تطورها ومقوماتها الأساسية، أحمد مكي الأنصاري، ط1، 1405هـ/1985، مطبعة دار القبلة الإسلامية.

37. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، دط، دت، المكتبة التوفيقية، مصر.